**مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - الجلسة العشرون**
**مداخلة شفهية: نقاش عام حول التقارير المقدمة من المقررين الخواص بالأمم المتحدة- بند ٣**
**مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢٦ يونيو ٢٠١٢**
**مقدمة من : داليا عبد الحميد**

**شكراً سيادة الرئيسة ،،**

منذ يومين شهدت مصر حدث جلل يتمثل في أول انتخابات رئاسية، وسط أمال من المصريين أن يشكل هذا الحدث خطوة نحو إرساء قواعد الدولة الديمقراطية، في الوقت الذي تهدد فيه الأوضاع الحالية بتحول مصر إلى دكتاتورية عسكرية.

فقد قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار إعلان دستوري مكمل -بشكل فردي- ينتقص الكثير من الصلاحيات الأساسية للرئيس ويرسّخ السيطرة العسكرية على الحياة السياسية في مصر، وعلاوة على ذلك، يملك الآن ضباط المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية سلطة اعتقال المدنيين لجرائم منصوص عليها في قانون العقوبات، ومعظمها مرتبط مباشرة بقمع حريات التجمع والتنظيم وحرية التعبير.

وفي هذا السياق يعرب مركز القاهرة عن قلقه بشأن احتمالية صدور المزيد من القرارات والقوانين المماثلة، التي من شأنها إفساد الحقوق والحريات في الشهور القادمة، في ظل غياب برلمان منتخب.
كما أنه لا يمكن النظر إلى الانتخابات الأخيرة بشكل منفصل عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية. فقد قتل أكثر من مائة شخص في مظاهرات سلمية، وأصيب عدة مئات بسبب الاستخدام الممنهج للقوة من قبل القوات النظامية، كما يستمر تقديم المدنيين إلى محاكمات عسكرية وأشكال أخرى من المحاكم الاستثنائية، حيث تجاوز عدد المدنيين المحالين إلى محاكمات عسكرية أكثر من ١٢.٠٠٠ مدني. بالإضافة إلى ذلك مازالت قضايا التعذيب الموثقة والأشكال الأخرى للمعاملة المهينة ضد النشطاء السياسيين مستمرة وبلا عقاب، علاوة على الحملة الشرسة ضد منظمات المجتمع المدني، حيث مُنعت منظمات عديدة من الحصول على تمويل، بالإضافة إلى استمرار محاكمة ٤٣ مصري وأجنبي لانتمائهم لمنظمات حقوق الإنسان في مصر. كما يستمر أيضًا التعدي على حرية التعبير في مصر، فمازال العاملين بالإعلام والمدونين والفنانين يتعرضون -على حد سواء- إلى أشكال عديدة من القيود تبدأ من إجبارهم على ممارسة الرقابة الذاتية وصولاً إلى تعرضهم للإيذاء الجسدي والسجن، عقب محاكمات عسكرية في حالتين علي الأقل.

ويطالب مركز القاهرة الرئيس الجديد للبلاد بأن يضمن التعاون الكامل مع المقررين الخواص التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك قبول الطلبات المعلقة لبعض المقررين الخواص بشأن زيارتهم لمصر، والتوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والسماح لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بفتح مكتب إقليمي لها في مصر، كما يعرب عن استمرار قلقه بشأن عدم تمكن الرئيس من اتخاذ خطوات لمواجهة الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، في ظل السيطرة غير المسبوقة من قبل المؤسسة العسكرية علي مؤسسات الدولة.

**شكرًا سيادة الرئيسة،،**